

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيئتجادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢١/اتحادية/٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٨/٤/٢٠١٣ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

#### الطلب

ورد الى المحكمة الاتحادية العليا كتاب دائرة العلاقات العامة والشؤون القانونية في مجلس القضاء الأعلى المرقم (٤٧٣/٤/٢٠١٣) المؤرخ (٢٠١٣/٣/١٨) ومرفقة صورة مصورة من كتاب رئاسة محكمة استئناف النجف الاتحادية (قسم الشؤون الإدارية) المرقم (٨٢٤/٥/ت) المؤرخ (٢٠١٣/٣/١٣) والمتضمن طلبها مفاتحة رئاسة المحكمة الاتحادية العليا بناء على طلب محكمة تحقيق النجف بالكتاب المرقم (١٧٩٧) المؤرخ (٢٠١٣/٣/١٢) لبيان الرأي فيما اذا كان القرار الصادر من مجلس محافظة النجف الاشرف المرقم (٧٨) لسنة ٢٠١١ دستوري من عدمه ولدى الرجوع الى كتاب محكمة تحقيق النجف المشار اليه آنفاً تبين أنه تضمن ما يلي : (بناء على القرار المتخذ من قبل هذه المحكمة بتاريخ (٢٠١٣/٣/١٢) و لمقتضيات الدعوى المرقمة (٢٤٨ ق ٢٠١٢/١٠) يرجى من محكمتكم الموافقة مفاتحة المحكمة الاتحادية العليا فيما اذا كان قرار مجلس محافظة النجف الاشرف المرقم (٤/١٨١) في (٢٠١١/٦/٢٩) المتضمن (تأمين مبلغ و قدره (٢,٣٧٥,٦٨٥,٠٠٠) مليارين وثلاثمائة وخمسة وسبعون مليون وستمائة وخمسة وثمانون الف دينار لشراء سيارات لأعضاء مجلس محافظة النجف الاشرف نوع (gxr) (جيسكارا) من حساب آخر وذلك بسبب تأخر ورود المبلغ من وزارة المالية والنص على إعادة تلك المبالغ الى الحساب الذي سحبت بعد استلامها من وزارة المالية) وكما جاء بالأمر المرقم (٧٨) لسنة ٢٠١١ المرفق طياً موافقاً للقانون ويخول مجلس محافظة النجف الاشرف التصرف بالائردادات المحلية دون الرجوع الى الحكومة المركزية من عدمه) شاكرين تعاونكم معنا مع فائق التقدير .  
وضع الطلب أعلاه موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وتوصلت الى القرار الآتي :

